الراية

جريدة سياسية اسبوعية

تصدر عن حزب التحرير

صدر العدد الأول في ذي القعدة ١٣٧٣هـ/ تموز ١٩٥٤م

قال رسول الله ﷺ:

«إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لاَ يُعَذِّبُ الْعَامَّةَ بِعَمَلِ الْخَاصَّةِ حَتَّى يَرَوْا الْمُنْكَرَ بَيْنَ ظَهْرَانَيْهِمْ وَهُمْ قَادِرُونَ عَلَى أَنْ يُنْكِرُوهُ فَلاَ يُنْكِرُوهُ فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَذَّبَ اللَّهُ الْخَاصَّةَ وَالْعَامَّةَ» ويقول أيضا ﷺ: «سَتَكُونُ أُمَرَاءُ فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ فَمَنْ عَرَفَ بَرِئَ وَمَنْ أَنْكَرَ سَلِمَ وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ».

أخرجه الإمام أحمد بسند حسن

اقرأ في هذا العدد:

- فرنسا بين النزوع للعظمة ومعوّقات الواقع ...٢
- بعد زيادة حمى الإضرابات في تونس الاحتجاج المطلبي والاحتجاج الثوري ...٢
- لا مكان للدولة العميقة في الإسلام ...٣
- زَفَراتُ نائب أول سابق لرئيس الجمهورية السودانية...٣
- الأمم المتحدة تعبث بقضايا الشعوب ليبيا مثال شاهد على ذلك ...٤
- إغلاق جزئي للحكومة الفدرالية الأمريكية...٤

/alraiah.net @ht_alrayah /c/AlraiahNet /ht.raiahnewspaper +AlraiahNet/posts /alraiahnews info@alraiah.net

الأربعاء ٢٦ من ربيع الآخر ١٤٤٠ هـ/ الموافق ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ م | الرائد الذي لا يكذب أهله | العدد: ٢١٥ عدد الصفحات:٤ الموقع الالكتروني: http://www.alraiah.net

كلمة العدد

كيف نوقف سرقة ثورة السودان؟

بقلم: الأستاذ عبد الله عبد الرحمن تنديلي*

ابتدأت في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨م، مظاهرات عارمة ضد نظام الإنقاذ في العديد من المدن السودانية: سنار، الدندر، الخرطوم، عطبرة، دنقلا، القضارف، بورسودان، وود مدني، وغيرها. لقد كانت هذه الثورة ضد النظام الحاكم أمراً طبيعياً لما آل إليه الوضع في السودان، فليس هنالك سبب يجعل الناس يتراصون في صفوف لشراء الخبز، والمحروقات، بل في طوابير طويلة بالساعات في الصرافات، وبنوك تمنع الناس من أموالهم، وحرائق مشبوهة لأسواق بها أموال مكدسة، وإكراه الناس على التعامل مع النظام المصرفي، وقبل ذلك كله غلاء فاحش، نسبة للضرائب المتنوعة المفروضة على القطاع الزراعي، والصناعي، والتجاري، والخدمي، فنتج عن ذلك كله فشل للمشاريع الزراعية، فأصبح القطاع طارداً، وأغلقت آلاف المصانع، وعم الكساد في الأنشطة التجارية، أما القطاع الخدمي فيكفي أن ثمن تذاكر الطيران التي كانت في أواخر السبعينات إلى الأراضي المقدسة بخمسين جنيها وصلت مع هذه الأزمة، وقبلها، إلى عشرات الملايين!

لقد كانت حكومة الإنقاذ تسن قوانين لتجعل نظامها قانونياً وأفعالها هذه مؤيدة بالقانون، وطريقها في ذلك لم يكن من الشعار الذي رفعته منذ استيلائها على السلطة في ١٩٨٩م، لقد كان شعارها (لا لدنيا قد عملنا نبتغي رفع اللواء) - يقصدون لواء رسول الله -، و(لغير الله لن نركع)، و(أمريكا وروسيا قد دنا عذابها) فلم تجعل الإسلام أساساً بل طبقت الرأسمالية في أبشع صورها، عندما فصلت الدين عن الحكم، وكانت البشاعة عندما تجاوزت في السوء القانون الذي وضعته.

لقد كان للتدخل الأمريكي في سياسات الدولة عبر مؤسساتها مثل صندوق النقد الدولي، الذي وصل إلى درجة أن جُعل له مكتب بوزارة المالية يسمى بالمكتب الاستشاري، هذا التدخل جعل تقنينه في شكل تشريعات على الطريقة الديمقراطية التي تجعل الحكم للبشر لا لرب البشر، فتبنته رئاسة الدولة بمجلس وزرائها ثم دُفع للبرلمان (المجلس الوطني) لتشرعه، ليُقهر الناس به بقساوة الجندي وصرامة القانون. لقد كان ملخص ذلك روشتة مقيتة تحملها أمريكا لتدمر بها أهل السودان... منها زيادة الضرائب، ورفع الدعم عن السلع الضرورية، وتقليل النفقات الحكومية في الصحة، والتعليم، وتعويم سعر العملة، والخصخصة.

أما مخالفة القانون فقد تمثل في الاحتكارات الهائلة، ورغم أنها من صميم النظام الرأسمالي الذي يفصل الدين عن الحياة، فقد وصل إلى حالة مزرية حيث تم توزيع مكامن الثروات على طبقة معينة من أنصار النظام مثل تجارة السكر والإسمنت، والحديد، والدقيق، الذي يستورد من الخارج، مع أنه ليس هناك سبب لاستيراد حبة قمح واحدة، أو ذرة سكر واحدة، في بلد كالسودان، وكذلك احتكار الدواء والمعادن وكثير من الخدمات، هذا الأمر جعل المال دولة بين طبقة محدودة، مما أدى إلى زيادة فقر من طردوا من الأنشطة الاقتصادية الأربعة، أو العاطلين أصلا عن العمل أو العاجزين. وكان من مخالفة هذا القانون الذي وضعته حكومة الإنقاذ طباعة العملة دون غطاء حيث أتت بمطبعة للنقود أخذت تعمل دون توقف لطباعة كميات هائلة من النقود، أدت إلى دمار الجنيه السوداني كقوة شرائية، فانهار الجنيه أمام الدولار وبقية العملات. فكانت مخالفة القانون حيث نصت ميزانية ٢٠١٧م على طباعة كتلة نقدية تصل إلى ١٨٪ من الكتلة الموجودة حينها، ولكن تمت طباعة ٥٧٪

..... التتمة على الصفحة ٣

تعويم نظام أسد المجرم يكشف حقيقة الحكام المأجورين

بقلم: الأستاذ منير ناصر*

لقد حرصت أمريكا منذ اليوم الأول لانطلاقة ثورة الشام أن تُحافظ على عميلها بشار أسد في الحكم، أو بالأحرى أن تُحافظ على النظام بشرعيته وأجهزته الأمنية ومؤسستي الجيش والمخابرات، فهذا ما أكدت عليه نصاً في اتفاق جنيف الأول صيف حزيران ٢٠١٢م. وتوالت أيام الثورة وسنيّها وبقيت المؤتمرات تُعقد في جنيف وأستانة والرياض وأنقرة وكلها تدور حول بيان جنيف١ وتؤكد عليه وتُطالب بتطبيق بنوده، وفي كلّ ذلك اعتراف بشرعيّة النظام وأحقيته في الحكم، هذا عدا تلك الدول التي كانت وظيفتها منذ البداية هي دعم النظام المُجرم سياسياً وعسكرياً، كروسيا وإيران والصين وغيرها.

وبعد أن استطاعت المؤتمرات أن تُمكن النظام من السيطرة على كثير من مناطق سوريا وحصر المعارضة في إدلب كان اتفاق سوتشي أيضاً لبنة في الحل السياسي الأمريكي ويهدف لإعادة شرعنة النظام بل وبأحقيته في السيطرة على كل المناطق حيث نص الاتفاق أن اتفاق خفض التصعيد قد حقق نجاحات، ومعلوم أن ما حققه خفض التصعيد هو سيطرة النظام على ثلاث مناطق رئيسية من مناطق الثوار.

ولم تكتف أمريكا بالمؤتمرات للحفاظ على النظام، بل أوعزت إلى عملائها بالقيام بأعمال سياسية تُعيد للنظام شرعيته وتُظهره بمظهر المُنتصر على شعبه، فكانت زيارة عمر البشير رئيس السودان كأحد الأعمال السياسية التي كسرت عُزلة النظام إقليميا، واحتفل بها النظام متباهياً بنصر موهوم.

كما يأتي الحديث عن إعادة النظام السوري إلى الجامعة العربية، بعد أن تم تجميد مقعد سوريا في الجامعة في ٢٠١١م كردة فعل على الجرائم التي ارتكبها النظام، يأتي هذا الأمر في ذات سياق إعادة تعويم النظام، فإعادته للجامعة العربية يعني بشكل أو بآخر تبرئته من جرائمه بحق شعبه.

وقد سبق ذلك لقاء وزير خارجية النظام المعلم مع وزير خارجية البحرين وجرى بينهما مصافحة حارّة أثارت ضجيجاً في وسائل الإعلام، كما ظهرت تصريحات لبن علي يلدريم عندما كان وزير خارجية تركيا بأنهم سيُطبعون العلاقات مع سوريا كما طبّعوها مع روسيا وكيان يهود، ثم خرج بعد يوم ليُبرر تصريحه بأنه يقصد بعد إسقاط النظام، لكن قبل أيام خرجت تصريحات من وزير الخارجية الحالي حول استعداد بلاده للنظر في العمل مع الرئيس السوري بشار أسد إذا فاز بانتخابات ديمقراطية، ويُضاف إليه تصريح أردوغان قبل أيام بأن تركيا ليس لديها ما تفعله في منبج إذا غادرت المنظمات الإرهابية، هذا كله يُفهم منه أن حكّام تركيا يسيرون باتجاه باقي حكام المسلمين لإعادة النظام إلى الواجهة بشكل أو بآخر.

وللإمارات في دعم المُجرمين نصيب حيث أعادت فتح سفارتها في دمشق في خطوة تطبيعية مع النظام، كما دخلت قبلها أول قافلة قادمة من الإمارات عبر معبر نصيب الذي قام بدوره النظام الأردني بإعادة فتحه بعد أن كان مغلقاً طوال فترة سيطرة المعارضة على الجانب السوري من المعبر.

كما تلقى رأس النظام بشار أسد تهنئات من رؤساء العراق ولبنان والجزائر بما يُسمى عيد الاستقلال في نيسان عام ٢٠١٨م، وتناقلت وسائل الإعلام أيضا خبرا عن نية رئيس تونس توجيه دعوة لأسد لزيارة تونس، وأنباء أخرى عن نية رئيس العراق للقيام بزيارة لدمشق على غرار البشير.

هذه الأعمال السياسية التي يقوم بها حكام المسلمين تكشف لنا أن معارضتهم سابقا ما كانت إلا معارضة وهمية، وأن الدموع التي سكبوها لأجل دمائنا وأعراضنا ما كانت إلا دموع التماسيح، وأن المواقف

..... التتمة على الصفحة ٣

حزب التحرير/ ولاية تركيا
وقفات "انصروا تركستان الشرقية.. ولا تقفوا صامتين أمام ظلم الصين!"

نظم حزب التحرير/ ولاية تركيا وأنصاره في كل من إسلامبول (إسطنبول) وأنقرة وقفات بعد صلاة الجمعة، ٢١ ربيع الآخر ١٤٤٠هـ الموافق ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨م، نصرة لإخواننا المستضعفين في تركستان الشرقية تحت عنوان "انصروا تركستان الشرقية.. ولا تقفوا صامتين أمام ظلم الصين!" تخللها قراءة بيان صحفي يحذر الحكام من مغبة تقاعسهم عن نصرة مسلمي تركستان الشرقية وأن وعد الله سبحانه وتعالى حقٌّ، وحسابه فوق كل حساباتهم السياسية الواقعية. وأنه عندما يحل وعد الله فلن ينفعكم الندم. وحث البيان المسلمين على أن لا يقفوا متبلدين كالحكام أمام استغاثات إخوانهم، وأن يحاسبوا الحكام على صمتهم أمام استغاثات المسلمين في تركستان الشرقية، وأن يعملوا لإقامة دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة التي ستقوم بمحاسبة هؤلاء الظالمين.

النظام الإيراني ليس عدوا لكيان يهود، كان ولا يزال يطبع معه خلسة

نشر موقع (روسيا اليوم، الاثنين ١٧ ربيع الآخر ١٤٤٠هـ، ٢٤/١٢/٢٠١٨م) خبرا جاء فيه: "بتصرف": نفى وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف في حوار مع مجلة Le Point الفرنسية الاتهامات بأن بلاده تسعى إلى محو كيان يهود، وتساءل في هذا الصدد قائلا: "متى أعلنا أننا سندمر (إسرائيل)؟ أرني مسؤولا إيرانيا واحدا قال ذلك. لم يقل أحد هذا الأمر". وفي معرض إجابته على سؤال حول تصريحات أدلى بها الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد عام ٢٠٠٧ مفادها أنه سيتم محو كيان يهود من الخريطة، قال ظريف إن أحمدي نجاد كرر حينها كلمات آية الله الخميني، المرشد الإيراني المؤسس الراحل. وتابع أن الخميني قال إن سياسات كيان يهود الوحشية ستؤدي إلى تدميره، ولم يقل إن إيران ستقوم بهذا الأمر".

الراية: الحقيقة هي أن النظام الإيراني لم يكن في يوم من الأيام عدواً لكيان يهود، لا قبل ثورة الخميني عام ١٩٧٩م ولا بعدها، ورغم أنه منذ ثورة الخميني وهو يرفع شعار "الموت لأمريكا، والموت (لإسرائيل)" إلا أنه لم يطلق ولو رصاصة واحدة تجاه كيان يهود رغم استفزازات يهود له مؤخراً بقصفهم لقواته وقواعده في الشام، وهو ما يؤكد أن هذا النظام رغم جعجعته المتكررة ولبوسه ثوب الممانعة لا يشكل خطراً حقيقياً على كيان يهود. بل إنه رغم عدائه المعلن مع كيان يهود فقد كان يطبع معه خفية منذ عقود خلت؛ حيث إن حوالي ٨٠٪ من السلاح الإيراني في فترة الحرب العراقية الإيرانية تم شراؤه عبر كيان يهود. وقد اعترف رئيس وزراء كيان يهود الأسبق أرئيل شارون في أيار/مايو ١٩٨٢، في مقابلة مع قناة "إن بي سي" الأمريكية، بصفقات الأسلحة التي تمّت مع إيران، وقال حينها: "مبيعات الأسلحة لإيران تترك لنا نافذة مفتوحة لإمكانية إقامة علاقات ودّية معها في المستقبل". وتؤكد دراسة أعدها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية حول تاريخ العلاقات "الإيرانية-(الإسرائيلية)"، وجود صلات تجارية سرية بين إيران و٢٠٠ شركة تابعة لكيان يهود رغم الإنكار المعلن من كل من إيران ومجموعة عوفر براذرز التابعة للكيان وجود صفقات تجارية بينهما. غير أن صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية قد كشفت أن الصفقات التجارية كانت تتم من خلال شركات تعمل في تركيا والأردن والخليج ومسجلة في أوروبا. كما أن أمريكا سمحت للنظام الإيراني بلعب دور رئيسي في الشام لحفظ عميلها بشار. ولو كان هذا النظام يمثل أي تهديد لكيان يهود ما كانت أمريكا لتسمح لقواته بالوجود على مرمى حجر من هذا الكيان. لذلك فإن النظام الإيراني الذي يمثل دور الممانعة لم يشكل يوماً خطراً على كيان يهود، وها هو ظريف يعلن ذلك بشكل واضح وصريح، فهل يعقل أن تبقى الفصائل الفلسطينية بعد ذلك مخدوعة بالنظام الإيراني وتحسب أنه ركن قوي تأوي إليه؟!

raya_no_215.indd 1 31.12.2018 14:43:33

نظرات سياسية

فرنسا بين النزوع للعظمة ومعوّقات الواقع

بقلم: الأستاذ حمد طبيب – بيت المقدس

دعا الرئيس الفرنسي ماكرون؛ في مناسبات عدة إلى تشكيل قوة أوروبية؛ تتولى الدفاع عن أوروبا الموحدة تجاه الأطماع الروسية والصينية والأمريكية؛ ففي اجتماعه في بروكسل ٢٠١٨/١١/١٩ بعد زيارة لدول أوروبية عدة أعاد ماكرون ما عرضه من قبل (تشكيل الجيش الأوروبي الموحد). وكان قد دعا في الاحتفال بالمئوية الأولى لنهاية الحرب العالمية الأولى؛ في مقابلة لإذاعة (أوروبا-١) إلى إنشاء جيش أوروبي حقيقي؛ للدفاع عن القارة؛ التي قد تضطر لمواجهة قوى كبرى؛ مثل روسيا والصين وأمريكا، وبعد نجاحه في انتخابات الرئاسة في ٢٠١٧/٥/٦ كان ماكرون قد جدد الدعوة التي تم الاتفاق عليها في (ماسترخت) لإنشاء جيش أوروبي موحد في ظل أوروبا موحدة.

فما هي حقيقة هذه الدعوات الفرنسية المتكررة؟ وهل تستطيع أوروبا بالفعل أن تقوم بهذه الأعباء في ظل الأزمات المتكررة؛ المالية منها على مستوى الاتحاد، والداخلية على مستوى الدولة الواحدة، والانفصالية كما حصل مع بريطانيا، وما زال يحصل من أكثر من دولة تهدد بالانفصال؟

إن الاتفاق الذي حصل في (ماسترخت) سنة ١٩٩٢ نحو الوحدة الأوروبية، وتشكيل قوة أوروبية قد دعا إلى أسس مستقبلية، وبرامج عملية لإيجادها في الواقع منها:

١- وضع الأسس التطويرية نحو التوحيد الاقتصادي والنقدي والسياسي، كمقدمة لخلق الوحدة الأوروبية.

٢- وضع استراتيجية للتوسع المستقبلي، ودخول أعضاء جدد؛ خاصة باتجاه أوروبا بقسميها الشرقي والغربي؛ وفق شروط معينة في القبول والعضوية...

٣- توسيع نطاق المسئوليات الخارجية للاتحاد، وإجراء الإصلاحات الديمقراطية، وتطبيق سياسة السوق الحر...

• وقد وضعت هذه الدول الأوروبية خططاً عملية؛ بناء على هذه الأسس منها: (خطة إنشاء اتحاد أوروبي مرن؛ يسمح بانضمام أعضاء جدد، وإصدار عملة موحدة بحلول عام ١٩٩٩، ومباشرة إنشاء سياسة أمنية ودفاعية موحدة، وذلك على أساس المبادرة الفرنسية لإنشاء جيش أوروبي موحد مشترك.

لقد قامت الدول الأوروبية المؤسسة للاتحاد بأعمال متعددة، بناء على اتفاقية (ماسترخت)؛ منها الوحدة النقدية اليورو، ومنها اتفاقات تجارية وتعاونية، وإنشاء سوق داخلية، والصندوق النقدي للتعاون الأوروبي، ووضع تشريعات لتمويل أنشطة القطاع العام، والبنك المركزي الأوروبـي الموحد، ووضع معايير اقتصادية توحد السياسة المالية بين دول الاتحاد وأسعار الفائدة... وغير ذلـك من برامج وسياسات تدعم مشروع الوحدة.

لقد مضى على اتفاقية ماسترخت أكثر من ربع قرن، ولم يتحقق من تطلعات أوروبا نحو الوحدة الشاملة سوى القليل من البرامج والتطلعات. وواكـب هذا الفشل مشاكل عديدة، وعقبات كأداء صارت تهدّد وجود هذا الاتحاد بشكل عام بالتفكك والزوال. ومن هذه العقبات والمشاكل التي واجهت وما زالت تواجه الـدول الأوروبية وعلى رأسها ألمانيا وفرنسا نحو الوحدة والاندماج السياسي والعسكري:

١- أزمة المديونية والبطالة؛ التي تهدد الكثير من دول الاتحاد بالانهيار الاقتصادي. والسبب أن هذه الدول قد ارتقت بنفسها إلى مستوى اقتصادي هي ليست في مستواه، وليس عندها القدرة على تسديد تبعاته. ومثال ذلك أزمة اليونان العميقة؛ حيث استدانت أموالا طائلة؛ لرفع مستوى النمو وذلك ليوافق شروط الاتحاد الأوروبي، ولكنها بعد ذلك عجزت عن سداد حتى فوائد الديون الربوية، فوقعت في أزمات متتالية.

٢- مشاكل عرقية ونزعات ضد مسألة الدمج العرقي؛ لأن الشعوب الأوروبية لها تاريخ طويل من العداء والعنصرية. وقد برزت هذه النظرة باتجاهين الأول: ضد الأوروبيين كما حصل في ألمانيا ونشوء حزب النازيين الجدد. والثاني: ضد المهاجرين من الدول الأخرى غير الأوروبية، وقد حصلت مظاهرات عديدة ضد الهجرة إلى أوروبا.

٣- نزعات الانفصال داخـل الاتحاد على مستوى الأحزاب الداخلية والدول. وقد خرجت بريطانيا بالفعل من الاتحاد. وربما تتبعها دول أخرى باتجاه الانفصال متأثرة بها. فهناك دعوات للانفصال لدى كل من فرنسا والمجر واليونان والسويد والدنمارك وهولندا. ففي هولندا دعا خيرت ويلدرز، رئيس الحزب الشعبوي اليميني إلى إجراء استفتاء في هولندا مماثل لما جرى في بريطانيا. وفي فرنسا دعمت زعيمة الحزب اليميني المتطرف مارين لوبين خروج بريطانيا من منظمة الاتحاد الأوروبي، مشيرة إلى المصير المشابه الذي ينتظر فرنسا حال قاد حزبها البلاد.

٤- أزمات داخلية في بعض الدول احتجاجا على محاولات الإنقاذ الاقتصادي لمواكبة شروط الاتحاد. ومنها المظاهرات التي تجتاح فرنسا هذه الأيام؛ احتجاجا على رفع قيمة الضرائب لتوفير سيولة مالية، وتخفيف العجز في الموازنة العامة البالغة ٣,٢٪، وذلك للتمشي مع شروط الاتحاد، ولتوفير سيولة للقيام بأعباء تتطلبها مشاريع الاتحاد؛ مثل فكرة إنشاء جيش أوروبي موحد...

٥- مشاكل دولية تتمثل بمعاداة أمريكا لمشاريع هذا الاتحاد، ولعملته الموحدة اليورو.

فلا يخفى ما تقوم به أمريكا من حرب معلنة وخفية؛ ضد دول الاتحاد الأوروبـي من أجل تشجيعها على الانفصال؛ كما فعلت مع بريطانيا، وتقوم أمريكا أيضا بحرب تجارية تؤثر على تماسكها؛ تتمثل برفع الضرائب على الواردات الأوروبية، وبفرض حظر وعقوبات على بعض الدول ذات التجارة الحيوية مع دول الاتحاد مثل تركيا وإيران.

٦- ضعف الدول الأخرى باستثناء ألمانيا عن القيام بالأعباء الاقتصادية تجاه مشاريع الاتحاد المستقبلية. فألمانيا هي الدولة المميزة في الاتحاد بالفائض النقدي ومميزة أيضا بنشاطها التجاري الخارجي، وباقي الدول تقريبا إما في حالة عجز أو ذات نشاط وفائض نقدي متدن، حتى صارت هناك نظرة عند بعض دول الاتحاد أن المستفيد الأكبر من الاتحاد هي ألمانيا على حساب باقي الدول الأخرى، وأنها تسخر باقي الاتحاد في خدمة مصالحها الاقتصادية.

هذه أبرز المشاكل التي تواجه الاتحاد الأوروبي، وتهدد مصيره بالانهيار والتفكك. والحقيقة أن ثقل هذه المشاكل والمعوقات أمام الاتحاد الأوروبي، واتساع رقعتها يوما بعد يوم يحول دون الآمال والتطلعات والنزوع إلى العظمة والقوة والارتقاء والتقدم للأمام. ويمكن القول: إن مشروع الوحدة الأوروبية هو مشروع قائم على أسس واهية ضعيفة، والعقبات أمامه أكبر من المحفزات والدعائم.

وقد ظهرت بعض الآثار السلبية للبورصات الأوروبية والعالمية بالفعل؛ عندما قررت بريطانيا الانسحاب من الاتحاد الأوروبي فكانت خسائر كبيرة لدرجة أنه سمي باليوم الأسود للبورصات الأوروبية حيث تراجعت بورصة باريس بنحو ٨٪ وفرانكفورت بأكثر من ٧٪ تقريباً ولندن بنحو ٥٪. هذا عندما خرجت دولة واحدة من الاتحاد فكيف إذا انهار الاتحاد بالجملة؟ وكيف إذا كان صدى هذه الهزة في أسواق العالم الأمريكية والصينية والأوروبية؟!

وفي الختام نقول: إن الوحدة الحقيقية والصحيحة؛ هي المبنية على أسس راسخة ثابتة، ولا تؤثر فيها الهزات ولا المعوقات، وهي فقط الوحدة على أساس عقيدة الإسلام، والبناء الاقتصادي على أساس الإسلام هو البناء المتين الصحيح؛ حيث تتخذ الدولة نظام الذهب والفضة كأساس لكل المعاملات المالية داخليا وخارجيا، وتجمع الأقاليم في ظل هذه الوحدة عقيدةُ الإيمان؛ لا المصالح الاقتصادية ولا غير ذلك من منافع آنية سرعان ما تذهب وتزول. إن الخلافة هي فقط البديل الصحيح لكل هذه النظم والمبادئ المتهرئة الآيلة للسقوط... وصدق الحق تعالى القائل: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ ■

بعد زيادة حمى الإضرابات في تونس الاحتجاج المطلبي والاحتجاج الثوري

بقلم: الدكتور محمد مقيديش*

تتجه الأوضاع في تونس نحو جولة جديدة من الاحتجاجات الشعبية المدفوعة من الاتحاد التونسي للشغل بعد التصعيد المتبادل بين الحكومة والهيئة الإدارية للاتحاد. فبعد قرار وزارة التربية والتعليم خصم ستة أيام من أجور الأساتذة الذين قاطعوا إجراء امتحانات الثلاثي الأول وبعد أن قادت جامعة التعليم الثانوي العديد من المسيرات الغاضبة والاعتصامات المفتوحة أمام المندوبيات الجهوية للتعليم وفي العاصمة، قررت الهيئة الإدارية للاتحاد إعلان إضراب عام في القطاع العام والوظيفة العمومية يوم ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

وتتهم نقابة التعليم الثانوي التي تقود هذا التحرك المطلبي وزارة التربية بالمماطلة والسلبية في التعامل مع مطالبها الداعية إلى تحسين الوضع المادي للمدرسين بالترفيع في قيمة بعض المنح وتخفيض سن التقاعد. أما الأمين العام للاتحاد فقد أصبح في المدة الأخيرة يتهم الحكومة صراحة بالخضوع لقرارات صندوق النقد الدولي الذي فرض على الحكومة تجميد الأجور في القطاع العام بدعوى إصلاح الميزانية العمومية وإيقاف الانتدابات وتشجيع التقاعد المبكر من الوظيفة العمومية من أجل الضغط على كتلة الأجور.

ولئن كان الاتحاد محقا في توجيه الاتهام إلى الحكومة بخضوعها لشروط صندوق النقد الدولي وما نتج عن

ذلك من زيادة البطالة وتدني مستوى خدمات التعليم والصحة، فإن المدقق في مسيرة الاتحاد عبر السنين الماضية يدرك أن إقحام موضوع سياسة الصندوق هو جزء من التصعيد مع الحكومة ولإحراجها سياسيا والضغط عليها لتخفيف أثر تلك الشروط على الموظفين وليس من أجل تحرير البلاد من هذه السياسة المقيتة التي يتعدى أثرها الموظفين والشغالين، وهو توظيف لموضوع سياسي مصيري للأمة من أجل الحصول على مكاسب مادية، وأن موضوع الصندوق سوف يتم تناسيه مع أول اتفاق مع الحكومة في زيادة للمنح والأجور.

وقد سبق لهذا الاتحاد أن التزم بما يسمى السّلم أو الهدنة الاجتماعية لسنوات عدة زمن بن علي أي منع الإضرابات والاحتجاجات مقابل زيادات سنوية في الأجور تم خلالها تمرير اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة ١٩٩٥ والذي أدى إلى تدمير القطاع الصناعي في تونس وتسريح آلاف الموظفين في صمت تام من قيادات الاتحاد.

لذلك فرغم رفع بعض الشعارات السياسية أثناء الاحتجاجات فإن المطالب الأساسية المحركة للعمل النقابي والتي يتوقف عليها مواصلة أو إنهاء التحركات والإضرابات هي المطالب المادية وهو ما يجعل الحكومات قادرة على احتواء هذه النقابات وترويضها كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

ولئن كان الاحتجاج المطلبي يمثل جزءاً من حركة الشعوب ضد الظلم والقهر، إلا أنه لا يحمل تصورا واضحا عن التغيير المنشود لأنه يستهدف أعراض المشكلة لا جذورها. والاحتجاجات المطلبية تجمع كثيرا من الناس لأنها لا تُظهر الخلافات السياسية بل تجمع الفُرقاء لأنها تدور حول مشاكل حياتية عامة. والاحتجاج المطلبي يستهدف تحقيق بعض المطالب الجزئية التي تدور حول تحسين الظروف المعيشية، وهو لا يسعى لتغيير الواقع بل يسعى لبقائه وتحسينه في الوقت نفسه، لذلك فإن تلك الاحتجاجات تُواجه عادة بالتجاهل، لأنه يسهل اختراقها والقضاء عليها وإبقاء منظومة الحكم وطبقة الحكم.

أما الاحتجاج الثوري فهو يستهدف جذور المشكلة لا أعراضها، أي يستهدف تغيير النظام السياسي لحل المشكلات، لأنه لا يمكن تصور تغيير واقع الأمة الإسلامية والتخلص من الفساد والظلم والفقر دون التخلص من واقع التبعية الذي نعيشه واستمرار الدولة القُطرية العلمانية الحالية في القيام بدور الوكيل المحلي للمستعمر الغربي الرأسمالي الصليبي. لذلك كان لزاما أن يحمل الاحتجاج الثوري صورة عن التغيير المنشود كي لا تتحول الثورة إلى نوع من العبث والفوضى.

وبالنظر إلى ما وقع في تونس بعد الثورة ودور الاتحاد العام التونسي للشغل فيه نجد أن الثورة التي قامت على شعار "الشعب يريد إسقاط النظام" قد تحولت إلى حركة احتجاجية مطلبية كان لهياكل الاتحاد دور كبير في إشعالها والإشراف عليها. وقد ساهم ذلك في إبعاد فكرة التغيير الجذري للنظام السياسي بحجة أن عرض موضوع الهوية يثير الخلافات الأيديولوجية، وأن تحسين الظروف المعيشية بالزيادات في الأجور والانتدابات والترقيات هو من الأولويات المُطلقة. وبعد سنوات من الثورة اكتشف الناس أن النظام لم يسقط وإن ذهب رأسه، وأن الأوضاع المعيشية ازدادت سوءا رغم زيادات الأجور وأن البلاد ازدادت غرقا في المديونية والتبعية والضغوط الخارجية.

أما الاتحاد العام التونسي للشغل الذي تحصّل على جائزة نوبل للسلام سنة ٢٠١٥ لدوره في تصفية ثورة تونس، فقد أصبح محطة لزيارة سفراء الدول الغربية وخبراء صندوق النقد الدولي وأصبح له رأي في اختيار رئيس الحكومة وأعضائها رغم الاحتجاجات والمناكفات الإعلامية الظاهرة.

عندما يتحول الاحتجاج المطلبي إلى احتجاج ثوري يستهدف تغيير النظام السياسي وتحرير الأمة من التبعية المقيتة للغرب الرأسمالي الصليبي وتؤسس الدولة من جديد على أساس عقيدة الأمة وحضارتها الإسلامية يكون ذلك الاحتجاج خطوة نحو التغيير، أما عندما تتحول الثورة إلى حركة احتجاج مطلبية كما حصل في تونس فإن ذلك التحول يصبح انقلابا على الثورة ومؤامرة خبيثة عليها ■

* رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس

النظام السوداني يعتقل مجموعة من شباب حزب التحرير

على خلفية توزيع شباب حزب التحرير/ ولاية السودان لنشرة أصدرها الحزب هناك بعنوان: (فلتكن ثورة محصنة تبلغ غاياتها في التغيير الحقيقي)، قامت السلطات الأمنية باعتقال كل من الإخوة: محمد أحمد محمود، وعبد الرحيم عبد الله، مالك محمد حامد، وعلي حسب الله. إن النشرة التي بسببها اعتقل شباب حزب التحرير لو وعاها الذين اعتقلوهم لقبّلوا رؤوسهم ولأعانوهم على توزيعها، ولكنهم صم بكم عمي فهم لا يفقهون: فالنشرة هي في الأصل رسائل شرعية يحتاج إليها الجميع؛ ثائرون وأجهزة أمنية وشرطية وأهل القوة والمنعة في القوى المسلحة المخلصون لعقيدتهم، رسائل لو التزم كل فريق بما يليه فيها لاستقامت الحياة على الجادة، لأنه لا خلاص لهذه الأمة إلا بالإسلام، ولا إسلام إلا بدولة، ولا دولة للمسلمين إلا الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

أما هذه الرسائل فهي: الرسالة الأولى للثائرين طلبت النشرة منهم عدم الانجرار وراء الأعمال المشبوهة وأن يكون الطلب والهدف هو استئناف الحياة الإسلامية وتطبيق الشريعة الإسلامية بإقامة الخلافة، ورفض أي تغيير يُبنى على غير أساس الإسلام. الرسالة الثانية فهي تحذير للأجهزة الأمنية والشرطية من قتل المتظاهرين أو ضربهم أو ترويعهم لأن كل ذلك حرام شرعاً. الرسالة الثالثة إلى أهل القوة والمنعة في القوى المسلحة، بأن يكونوا كالأنصار الذين نصروا رسول الله ﷺ فأقام دولة الإسلام الأولى، وحثتهم على إعادة الكرة بإعطاء النصرة لحزب التحرير لإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

لا مكان للدولة العميقة في الإسلام

بقلم: الأستاذ أحمد الخطواني

إنّ تأسيس الدول القومية والوطنية في أوروبا على أساس النظام الديمقراطي الرأسمالي بعد توقيع معاهدة وستفاليا في العام ١٦٤٨م فتح المجال واسعاً لوجود ما يُسمّى بالدولة العميقة، باعتبارها دولة أخرى داخل الدولة الأصلية، ذلك أنّ مفهوم الدولة بعد معاهدة وستفاليا أصبح يعتمد على وجود عدة مؤسّسات حاكمة، وليس على مؤسّسة واحدة، فتم تقسيم صلاحيات الحكم وتوزيعه على مؤسسات عدة؛ فالحاكم في الدولة ليس هو الرئيس أو الملك أو رئيس الوزراء فقط، وإنّما هو مجموع المؤسسات المكوِّنة للدولة؛ فالحكومة مؤسسة، والبرلمان مؤسسة، والقضاء مؤسسة، والجيش مؤسسة، والأمن مؤسسة، وكل واحدة من هذه المؤسسات يمكن أن تُقسم إلى وحدات مُؤسّسية أصغر منها؛ فالحكومة فيها وزارات، وكل وزارة فيها مؤسسة مُستقلة لها صلاحية الحكم في الحقيبة الوزارية المسؤولة عنها، والبرلمان فيه مؤسستان حاكمتان لهما صلاحيات واسعة، وهما النواب والأعيان (الشيوخ أو اللوردات)، والأمن كمؤسسة فيها أجهزة مخابرات للداخل وأخرى للخارج، وكل منهما تمتلك صلاحيات واسعة في الحكم، والجيش فيه مجموعات عسكرية شبه مستقلة تحكم الجنود والضباط فيها كالوحدات النظامية والحرس الجمهوري والقوات الخاصة وما شابه ذلك، والقضاء تنقسم المحاكم فيه إلى محاكم جزائية ومحاكم عليا، وتمتلك كل منها صلاحيات كبيرة، والنقابات المتعددة هي الأخرى تمتلك صلاحيات قانونية في رعاية شؤون العمال والمهنيين... وهكذا تمّ تقسيم السلطة في النظام الرأسمالي إلى مجموعة مؤسسات حاكمة مفصولة عن بعضها البعض، يضمن القانون العام استقلاليتها بشكلٍ كامل، وهو ما يُسمونه بالفصل بين السلطات، واستقلالها، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تداخل أو تضارب في الصلاحيات داخل نظام الحكم، وينتج عنه في العادة ضعف وتخبط في صدور القرارات، وقصور في الأداء.

ولكن أخطر ما في هذا النوع من النظام المُؤسسي هو وجود إمكانيات كبيرة لتشكيل تحالفات سرية بين القائمين على إدارة المُؤسسات للقيام بتعطيل سير عمل الحكومة، أو حتى الانقلاب عليها، وهذه التحالفات هي التي يُطلق عليها عادةً الدولة العميقة، فتجمُّع بعض عناصر من مؤسسات الدولة من أصحاب المصالح المشتركة في تحالفات خفية أو مُعلنة، هو الذي يوجد الازدواجية في الحكم، أو ما بات يُعرف بدولة داخل الدولة.

وإذا كان هذا الخطر بسبب استقلال المؤسسات مُسيطراً عليه في الدول المتقدمة نوعاً ما، فإنّه في دول العالم الثالث يخرج عن السيطرة تماماً، بل إنّ الدولة العميقة قد تتحكم بشكلٍ مطلق ودائمي بالدولة الرسمية، وما كان يجري في تركيا في النصف الثاني من القرن العشرين، وما جرى في الجزائر في العشرية السوداء في تسعينات القرن الماضي، وما حدث لثورات مصر وتونس وليبيا ما هو إلا شكل من أشكال تحكم وسيطرة الدولة العميقة على الحكم خاصة عند اهتزازه جماهيرياً، لذلك كان التغيير الجزئي أو الترقيعي في هذه الدول هو ضرباً من ضروب العبث، بل هو غالباً ما يؤدي إلى تقوية تلك الدول بدلاً من الثورات، وكان التغيير الجذري الانقلابي الشامل هو الحل الوحيد في مثل هذه الأحوال.

أمّا في الإسلام فلا مجال لوجود الدولة العميقة في نظام الحكم، لأنّ نظام الدولة في الإسلام هو ببساطة ليس نظام مؤسسات، بل هو نظام يعتمد على شخص الخليفة الذي ينوب عن الأمة في تطبيق أحكام الشرع، فالخليفة هو الدولة والدولة هي الخليفة، والمؤسّسات في دولة الخلافة هي مؤسّسات إدارة لا مؤسسات حكم، وكلها تُعاون الخليفة في الحكم ولا تُشاركه إياه.

ومن جهةٍ أخرى فإنّ عدم وجود مؤسسات حكم في دولة الإسلام لا يعني وجود الدكتاتورية، لأنّ الخليفة لا يحكم بهواه، وإنّما يحكم بشرع الله، ومن يحكم بالشرع لا يمكن أن يكون دكتاتوراً، فكما أنّه مطلوب من الخليفة حكم الناس بالشرع، فكذلك مطلوبٌ من جميع أفراد الرعية الخضوع لحكم الشرع، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ ادْخُلُواْ فِي السِّلْمِ كَآفَّةً﴾، وهذا يعني أنّ السيادة في الدولة الإسلامية لا تكون إلا للشرع، فلا مكان فيها للعقل أو الهوى، ولا مجال فيها للفردية والجبر والاستبداد، لأن حكم الشرع يقي من وجود مثل كل هذه الآفات.

ومن هنا يمكن القول إنّه لا مكان في دولة الخلافة للدولة العميقة، فلا مجال لوجودها، ولا خطر من تسربها إلى جسم الدولة، لأنّ دولة الخلافة ليست دولة مؤسسات أولاً، وثانياً لأنّه لا مكان لوجود الروابط الوطنية أو القومية الهدّامة فيها، فالإسلام هو القاعدة الوحيدة التي يُعتدّ بها في الدولة، وخطر وجود مؤسسات تتبنى تلك الروابط المفرِّقة والممزقة لوحدة الدولة غير وارد لانعدام وجودها، وما جرى في أوروبا من قيام دول قومية ووطنية على أساس تعدد الحكم فيها بتعدد المؤسسات، لا ينطبق على بلاد المسلمين بحال من الأحوال، فنظام الحكم في الإسلام أساسه العقيدة الإسلامية، بينما في الدول القومية والوطنية أساسه فصل العقيدة عن الحكم، وتوزيع صلاحيات الحاكم على المؤسسات، وجعل حدود الوطن أو رابطة الدم هما الأساس المقدس الذي اعتُبر قاعدة لحكم جميع المؤسسات عوضاً عن رابطة الدين والعقيدة.

وهذا هو السبب الذي جعل أي عملية تغيير إصلاحية أو جزئية في الدول القومية والوطنية محكوماً عليها بالفشل، لأنّ الدولة العميقة المُتجذرة داخل هذه الدول لن تسمح لعملية التغيير الجزئية بالمرور، أو هدمها، ومن هنا كان لا بُد من هدم هذه الدول أولاً في أي عملية تغيير، وذلك قبل الشروع ببناء دولة الإسلام على أنقاضها ■

زَفَراتُ نائب أول سابق لرئيس الجمهورية السودانية

بقلم: المهندس حسب الله النور سليمان – الخرطوم

في مخاطبة شعبية بضاحية الجريف شرق بالخرطوم في ١٥/١٢/٢٠١٨م، بحسب ما أوردته صحيفة الجريدة، زفر علي عثمان محمد طه النائب الأول السابق لرئيس الجمهورية زفرات أخرجت هواءً ساخناً، لونه أسود وريحه منتنة قد اعتلج كثيرا في صدره. ونتج هذا الهواء من تفاعل الشعارات التي جاءت بها حكومة الإنقاذ مع الواقع المرير على الأرض.. وسوف أتناول بعضاً من هذه الزفرات بالتحليل...

فقد قال في تلك المخاطبة (إننا ما زلنا نقبض على القضية)، فعن أية قضية يتحدث؟ فإن كان يتحدث عن الإسلام، فإن حكومة الإنقاذ والتي جاءت باسم الإسلام، لم تطبق الإسلام يوماً، بل إنها طبقت في أفضل حالاتها الاستثنائية بعض أحكام العقوبات، والإسلام لا يُختزل في بعض الأحكام، إنما هو نظام متكامل، يشمل جميع جوانب الحياة؛ الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها من أنظمة الحكم والتعليم والسياسة الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى سلوك الفرد وسلوك الجماعة وسلوك الدولة... إنه نظام عام شامل، ومن ينحرف عنه ويشذّ في سلوكه عن الحياة العامة يعاقب بعقوبة الإسلام، وذلك للحفاظ على النظام. أما أن تطبق العقوبات الإسلامية في ظل نظام رأسمالي فهي تقدم صورة مشوهة للإسلام، وهو ما فعلته الحكومة.

أما إن كان يقصد بالقضية التي قال إنه ما زال ممسكاً بها هي الشعارات الإسلامية التي ظلت ترفعها الحكومة، فإن الرجل هو أول من دعا للتخلي عنها، فقد دعا علي عثمان في محاضرة له ألقاها في نادي الشرطة ببري، دعا الرجل إلى مراجعة بعض الشعارات من مثل (الإسلام هو الحل)، كما أكد على المعنى نفسه في المنتدى التأسيسي الأول للحركات الإسلامية، الذي عقد في العاصمة الماليزية بمشاركة نخبة من قيادات الفكر والعمل الإسلامي من ١٤ دولة، حيث قال علي عثمان: (إن البرنامج الإسلامي السابق أخفق في التعامل مع قضايا المجتمع) مطالباً بإعادة النظر في شعار (الإسلام هو الحل). وقد تبعه في ذلك كثير من رجالات الحركة الإسلامية بل صار البعض يستحي من ذكر تلك الشعارات، كما أنها اختفت من الإعلام بشكل كامل بعد أن ملأت الدنيا ضجيجا في السابق وقال: (رداً على من قالوا إن الحكومة لم يبق لها إلا التطبيع مع (إسرائيل)، بعد أن باعوا دماء الشهداء، وتراجعوا عن المبادئ من أجل السلطة، نقول لهم دم الشهداء أمانة في أعناقنا...)، وهنا يرد سؤال، علام قاتل هؤلاء الرجال حتى استشهدوا في جنوب السودان، أليس من أجل الحفاظ على وحدة البلاد؟! أليس من أجل حماية المسلمين من أهل الجنوب؟! ألم تقم الحكومة بفصل الجنوب وتسليم رقاب أكثر من ٢ مليون مسلم من أهل الجنوب لحكومة كافرة دفعت كثيرا منهم للرد بلا ثمن إلا البقاء في السلطة، فضاع كل شيء قاتل من أجله هؤلاء الشهداء... فإن لم تكن تلك خيانة لدماء الشهداء، فما هي الخيانة إذن؟!!!

ثم إنه أورد في تلك الزفرات أن قيادات المؤتمر الوطني لم يبحثوا عن ملاجئ، أو أخلوا الساحة أو ارتجفوا، وطلب من عضوية حزب المؤتمر الوطني عدم الخوف والوجل... وتعليقي على كلامه هذا بالمثل العربي القائل "كل إناء بما فيه ينضح"، وبالمثل السوداني "الما فيه شق ما بقول طق"...

وأخيراً اتهم جهات خارجية بالتآمر ضد السودان لاقتلاع شجرة الوطني!!! إن التآمر ضد السودان لم ولن يتوقف، أليس فصل الجنوب كان تآمراً خارجيا، قامت الحكومة بتنفيذه، وقد اعترف رئيس الجمهورية في زيارته الأخيرة لروسيا بذلك؟ ثم أليس وضع كل أجزاء الدولة غربها وشرقها وجنوبها الجديد على صفيح ساخن قابل للانشطار في أي لحظة تآمراً خارجياً؟! أليست الحالة الاقتصادية الطاحنة التي يعيشها أهل السودان جراء تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي (سيئ السمعة) تآمراً دوليا على السودان، فمن الذي سار في تطبيق تلك الروشتات حتى نهايتها، أليست هي الحكومة؟ نعم من الممكن أن يكون هناك من يتآمر على قطع شجرة الوطني والحكومة طالما نضبت ثمارها، وتساقطت أوراقها، فلم يعد ينتظر منها ذلك المتآمر والذي كان المستفيد الأول من وجودها ثمرة تؤكل، أو ظلاً يستظل به فكان من الطبيعي أن يسعى لقطعها إن لم تسقط لوحدها.

وهنا أقول لأهل السودان إن التغيير المنشود ليس هو تغيير أشخاص، وليس لعبة كراسي تمارسها الدول الكبرى في بلاد المسلمين، بل التغيير المنشود هو تغيير نمط الحياة التي نعيشها، تغيير للقضية التي نعيش من أجلها، تغيير النظام كله وليس تغيير شعارات، لنعيش حياة كريمة يرضاها الله ورسوله والمؤمنون، يعز به الإسلام وأهله ويذل به الكفر ومن شايعه ■

تتمة: تعويم نظام أسد المجرم يكشف حقيقة الحكام المأجورين

التي اتخذوها كانت بعد أن أحرجتهم شعوبهم التي كانت ترمق الشام بعين النصير فكانت هذه المواقف التي لا تسمن ولا تغني من جوع كتغطية على خذلانهم لأهل الشام.

أما اليوم فتظن أمريكا وتوعز لعملائها بهذا الظن أنها قد أجهزت على ثورة الأمة في الشام، فتطلب من عملائها أن يتقربوا من عميلها حامي كيان يهود، وتدعي هي الانسحاب من سوريا في رسالة يُفهم منها أن النظام قد انتصر على أهل الشام، لذلك نجد إعلام النظام يروج للانسحاب أنه انتصار له.

هذا في حسابات أمريكا وأدواتها وعملائها، أما أهل الشام فلم يخرجوا في ثورتهم لتجميد عضوية أسد في الجامعة العربية، ولم يُقدموا التضحيات الجسام لكي تُغلق السفارات، ولم يُشردوا ويُهجروا طمعا بالعزلة الدولية لنظام أسد، لذلك فلن يثنيهم عن الاستمرار في ثورتهم اعتراف هنا أو زيارة رئيس هناك، ولن تكون نهاية الثورة بإعادة فتح السفارات والمعابر، بل هي ثورة لله وخرجت تهدف لإسقاط النظام بكل أركانه ورموزه، واستبدال نظام آخر به يحقق لهم العدل والأمان، ولا نظام يحقق ذلك سوى نظام الإسلام كما أنزله الله على حبيبه محمد ﷺ.

وأخيرا فإن لله سنناً مع الطغاة والمتكبرين، ومن سننه أن يكون هلاكهم في اللحظة التي يظنون أنهم الغالبون، هذه هي سير الأولين فيها العبرة والعظة لمن أراد أن يسلك طريق المصلحين. فهذا فرعون قد هلك يوم أن نادى في المدائن حاشرين، وتلكم الأحزاب قد أجمعوا أمرهم فانقلبوا خاسرين ■

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية سوريا

تتمة كلمة العدد: كيف نوقف سرقة ثورة السودان؟

وهذا حتما أدى إلى غلاء طاحن، أضيف إلى ما سببته الضرائب والجمارك والاحتكار من ضنك!

إن الدور الاستعماري لم يتوقف عند ذلك بل أتى بالفدرالية التي تفرق وتوجد العصبية، ثم إنها باهظة التكاليف، والتي لا يمكن أن يقلل الإنفاق فيها لأنها تأتي بجيوش من المستوزرين، فالسودان الذي كان يديره عدة محافظين وعدد من الوزراء أضحى له ثماني عشرة ولاية، لكل ولاية حكومة قائمة بذاتها من مجلس تشريعي ووزراء ومعتمدين ووالٍ ولهم مخصصات مليارية. وكانت القشة التي قصمت ظهر البعير هي فصل جنوب السودان مما حدا بالإدارة الأمريكية حينها للاحتفال بهذا الانتصار الكبير، حسب زعمهم، وقد اعترف البشير أمام العالم عندما التقى بمجرم روسيا وسفاحها بوتين بأن أمريكا هي التي فصلت الجنوب.

هذا جعل الدمار والانحدار لا يتوقف منذ ٢٠١١م مع أن أمريكا وعدت جماعة الإنقاذ بالمن والسلوى إن هم نفذوا مطالبها، والتي كان آخرها الحوار الوطني الذي شارك فيه المؤتمر الوطني، وحزب الأمة، والاتحادي الأصل، والمؤتمر الشعبي، والإصلاح، وكيانات أخرى، وذلك لإكمال علمنة السودان وإتمام المشروع الأمريكي الجديد، والذي يدعو إلى إزالة كل الشعارات الإسلامية، وكل القوانين المعطلة التي فيها رائحة أو ذكر للإسلام، بما فيها قوانين الزواج والمواريث.

فما لا يجب إغفاله أن الاستعمار لم يخرج من السودان، لأن أفكاره ما زالت محمولة عند الكثيرين، وما زالت مطبقة بواسطة العملاء، وما زال معارضون كذلك يدافعون عن هذا الفكر الاستعماري ويحملونه، لذلك فإن أمريكا التي تتسبب سياستها بالثورات هي نفسها التي تجهضها بعد أن يكون قد قدم أبناء الأمة الغالي والنفيس.

ما زالت تصريحات الحكومة تنذر بمزيد من الغلاء وضنك العيش، والابتعاد عن الحكم بما أنزل الله، برفع الدعم عن الوقود والاستمرار في طباعة العملة في مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠١٩م. ولكن يجب بوصفنا مسلمين أن نزيل سبب الضنك الذي وصلنا إليه! وهو تحكّم الاستعمار. فلا بد من نبذ الديمقراطية التي تشرع من دون الله، ونبذ العسكرية التي تشرع أيضا بالحكم الوضعي، بل لا بد أن يكون التغيير لإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، التي تطبق الإسلام، وأن تتوجه الثورة لقلع نفوذ الاستعمار وأحكامه وأفكاره وأنظمته في الاقتصاد، والحكم، والاجتماع، والقضاء، والعلاقات الخارجية، وسائر النظم، ليكون التغيير حقيقياً، ننعم فيه بأحكام الإسلام العظيم ■

* عضو مجلس ولاية السودان

تركيا أردوغان مستمرة في خذلان ثورة الشام

نشر موقع (بي بي سي العربية، الأحد، ٩ ربيع الآخر ١٤٤٠هـ، ١٦/١٢/٢٠١٨م) خبرا جاء فيه: "كشف وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو، عن استعداد تركيا للنظر في العمل مع الرئيس السوري بشار الأسد، إذا فاز في انتخابات ديمقراطية. وقال تشاووش أوغلو، في تصريحات الأحد خلال حضوره منتدى الدوحة، "في حال جرت انتخابات ديمقراطية ونزيهة في سوريا وفاز بها بشار الأسد، فإنه قد يكون على الجميع النظر في العمل معه". وطالما اعتبرت تركيا الأسد رئيسا غير شرعي خلال السنوات الماضية، ودعمت المعارضة السورية المسلحة لإسقاط حكمه منذ اندلاع الحرب الأهلية في البلاد عام ٢٠١١. وأضاف تشاووش أوغلو على هامش المنتدى، الذي حضره وزير خارجية إيران جواد ظريف، أن "الأولوية الآن في هذه الفترة هي إنشاء دستور للبلاد. وأن عليهم (الشعب السوري) بأنفسهم إعداد مسودة الدستور"."

الراية: **إن موقف تركيا أردوغان هذا ليس غريبا ولا جديدا؛ ذلك لمن أدرك منذ البداية أنها تنفذ سياسة أمريكا في سوريا، من خلال الخداع والمكر بالثورة وأهلها، فحينما اقتضت مؤامرتها أنْ تعلن أنها ضد بشار ومناصرة للثوار وداعمة لهم وحاضنة لقياداتها، فعلت ذلك فصدقها البسطاء وارتمى في حضنها ضعاف النفوس، حتى أصبح لها وزن وثقل وتأثير قوي على قادة الفصائل وتمكنت بما صنعت لها من نفوذ من مساعدة النظام على احتلال حلب والغوطة؛ حينما أجبرت الفصائل الموالية لها على الانسحاب للاشتراك في معارك افتعلتها في جرابلس والفرات. ثم ها هي تركيا أردوغان تظهر على حقيقتها وتعلن بدون خجل قبولها التعامل مع بشار السفاح الذي قتل أكثر من نصف مليون وهجر أكثر من نصف أهل الشام ودمر البلاد وأهلك الحرث والنسل، وموقف تركيا هذا هو أيضا تنفيذ لمشاريع أمريكا في سوريا.** ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ اللّهُ وَاللّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾.

الأمم المتحدة تعبث بقضايا الشعوب ليبيا مثال شاهد على ذلك

بقلم: الأستاذ أحمد المهذب

من البدهي القول إن الكثير من النزاعات السياسية الحاصلة في العالم الثالث والتي تأخذ مظهرا عسكريا هي في الغالب لا تشتعل من الداخل، بل تبدأ وتنشأ بفعل تدخلات الدول الاستعمارية، فتقوم هذه القوى الكبرى بإشعالها، بعد أن تدفع بأطراف محلية للعب الدور - في ظاهر الأمر - في الوقت الذي تقوم فيه القوى الكبرى الاستعمارية بتعميق الأزمة وتعقيد المشهد عبر مجموعة من العروضات والتدخلات ظاهرها فيه الرحمة وباطنها فيه العذاب، وهذا يظهر جلياً في مسار الأحداث التي تكتنف هذه الأزمات، وغالباً ما يكون تحت ذريعة وعنوان "البحث عن حلول".

وتمارس الدول الكبرى الاستعمارية هذه العملية إما بواسطة الأمم المتحدة أو عن طريق الدس عبر مندوبيها لدى الأطراف المحلية، في ممارسة خبيثة لقاعدة "فرق تسد". عبر هذه الوسائط تعمل على خلق الظروف المناسبة لمزيد من التدهور وانفلات الأمور.

في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين أصبحت منظمة الأمم المتحدة "الوكيل العام للدول الاستعمارية" هي من يقوم بهذا الدور نيابة عن القوى الدولية، وقد كان هذا واضحاً في أفغانستان والعراق واليمن وسوريا وليبيا، فبعثة الأمم المتحدة في ليبيا منذ سنة ٢٠١٢ بعد القضاء على القذافي وشخوص نظامه، كلما قارب الناس والقوى المحلية من الوصول إلى خطوات جادة لحل أزمة البلاد نجد بعثة الأمم المتحدة بتدخلها تطرح عناصر جديدة تقود إلى احتدام الصراع من جديد وفشل خطوات الحل، كما صرح بذلك عضو البرلمان عبد السلام نصية وأيضا ما صرح به عضو المجلس الأعلى للدولة عبد القادر حويلي صراحة متهمين بعثة الأمم المتحدة بأنها هي من يؤخر الحلول، وهي من يعيق تفاهم الليبيين مع بعضهم البعض، بل غسان سلامة كسابقيه يتجنب وبإصرار الاتصال مع بعض القوى الحقيقية الفاعلة في البلاد من أجل الحل، لأنها ليست منصاعة لما يريده الغرب، ويتواصل مع مجاميع لا أثر لها وليس لها من دور سوى حب الظهور.

ولذلك نراه يعمل على تهميش وعزل القوى المخلصة وإهمالها وبالتالي هي بحكم دفاعها عن نفسها بعد أن تجد نفسها مستهدفة هي - وهكذا أريد لها – معرقلة للحل الذي يدّعيه غسان سلامة، ومن هنا يحصل المزيد من التدهور والمزيد من التمديد في عمر الأزمة، وهو المقصود. وقد كان هذا واضحاً جلياً في قرار مجلس الأمن الذي وصف بعض هذه القيادات بالمعرقلة للحل وبأنه أوصى بمصادرة أموالها في الغرب، وأنها سوف تتعرض لعقوبات، مع تصريحها الواضح بأنها لا تملك مالاً في الغرب رغم أن ما قامت به في الأشهر السابقة كان بغرض إزاحة من هم مسيطرون على مصالح الناس في العاصمة طرابلس تحت شعار "تنظيف طرابلس" من المليشيات العابثة بمصالح الناس، في الوقت الذي لا نرى ولم نسمع لبعثة الأمم المتحدة ولا لمجلس الأمن أي موقف ولا أية عقوبة على حفتر وأركان حربه التي دمرت البشر والحجر والشجر في بنغازي ودرنة ظلما وإجراما.

فبعثة الأمم المتحدة منذ إرسالها في سنة ٢٠١٢ إلى ليبيا لم تقم بأي عمل جاد من أجل الحل في ليبيا حقيقةً. وإنما فوق كل ما تقدم هي عبء ثقيل على كاهل الشعب في ليبيا؛ إذ إن كل ما تستنزفه من مال يقتطع من الأموال الليبية المجمدة.

ولا يغيب عن أذهاننا أن الأزمة الليبية بعد انهيار النظام السابق انتقلت "دوليا" من طور إلى آخر ومن حالة إلى أخرى، فقد بدأ هذا التنقل مع المجلس الانتقالي في سنة ٢٠١٢ بمسار المصالحة مع بعض رموز النظام السابق مع الوفد الذي أرسله مصطفى عبد الجليل إلى مصر برئاسة علي الصلابي للقاء ومحاورة أحمد قذاف الدم أحد رموز النظام السابق، ثم اللقاءات التي تمت في مصر مع حفتر ومعاونيه في عملية "الكرامة".

وبدأت الأطراف الإقليمية والدولية تسير بالأزمة الليبية في مسارات جديدة حيناً في القاهرة وأخرى في تونس ثم في المغرب والتي نتج عنها وثيقة الصخيرات "المشؤومة" والتي كانت سبيلا وإطاراً لزيادة التأزيم.

وبعد الفشل المريع لوثيقة الصخيرات جاء اجتماع باريس والذي أرادت منه فرنسا التمكن من الهيمنة على سير الأحداث في ليبيا ولم تنجح في شيء من ذلك.

وبحكم الصراع الدائر بين فرنسا وإيطاليا على تمكين كل منهما لمصالحه في ليبيا سعت إيطاليا لمؤتمر مماثل لمؤتمر باريس فكان مؤتمر "باليرمو".

ورغم ما يبدو واضحاً من فشل مؤتمر باليرمو في إحداث أي تقدم على مستوى الحلول للأزمة، غير أنه حقق لإيطاليا دوراً بارزاً في التعامل مع الأزمة الليبية، واستطاعت أن تفرض على الأوروبيين مجتمعين الاعتراف لها بالانفراد والسيادة على المياه المحاذية للشواطئ الليبية مستغلة انهماك الفرنسيين في معالجة أوضاعهم الداخلية.

وبالمحصلة فإن الصراع على ليبيا هو المعرقل لأي حل يمكن السير فيه في ليبيا، وما تقوم به الأمم المتحدة لا يزيد عن كونه عملاً لإدارة هذا الصراع ومنع الحل الجاد للأزمة.

فقد خرج علينا غسان سلامة بعد فشل كل ما سبق بمشروع "المؤتمر الوطني الجامع" بعد أن سوق له جامعا لكل الأطراف المحلية ثم سوق له دوليا، والآن تراه يتراجع وينتكس ويقول هو لقاء حواري من الطبيعي أن يكون الرأي فيه غير ملزم، إذاً ما الفائدة منه؟ هو مجرد ألهية لمزيد من الوقت لتتأكد لنا مقولة إن الأمم المتحدة مهمتها إطالة الأزمات وليس اجتراح الحلول. ولم يتغير هذا الدور وهذه المهمة وهي واضحة للعيان في القضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية، وأفغانستان، والعراق، وليبيا، واليمن، وسوريا... وهي ليست إلا جزءا من برامج الدول الغربية الاستعمارية لتمكينهم من السيطرة على البلاد واستعمارها من جديد.

وخلاصة القول: هذا هو دور الأمم المتحدة في العبث بقضايا الشعوب ومنه دورها في ليبيا، وإعطاء المزيد من الوقت لتفاعل أسباب التدهور في البلاد وانتشار الفوضى من أجل تعميق الأزمة وتعميق حالة الإنهاك الكلي للبلاد حتى يسهل الإمساك والسيطرة على البلاد من طرف القوى الكبرى بانعدام القدرة على التصدي والمقاومة لدى أهل البلاد.

إن العمل الصحيح هو الانفصال عن أي مسعى للأمم المتحدة وعدم الخضوع لتأثيراتها والاستجابة لإملاءاتها، بل يجب على المخلصين العمل على طرد مندوبيها من البلاد والطلب منهم الرحيل، وهو عمل ميسور وفي حدود الإمكانات، وإزالة كل ما وضعته البعثة من ترتيبات وعلى رأسها حكومة الصخيرات، والاجتماع على رأي واحد والسير فيه والامتثال لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَوَلَّوْا قَوْماً غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾، وقوله سبحانه: ﴿وَلاَ تَرْكَنُواْ إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾■

لن يجني المسلمون من الدول الاستعمارية إلا الخراب والدمار ونهب الثروات

نشر موقع (روسيا اليوم، الأحد ١٦ ربيع الآخر ١٤٤٠هـ، ٢٠١٨/١٢/٢٣م) خبرا جاء فيه: "وصل رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي إلى بنغازي والتقى المشير خليفة حفتر، قادما من طرابلس حيث التقى رئيس حكومة الوفاق الوطني الليبية فائز السراج. وتأتي زيارة كونتي إلى ليبيا في إطار السعي لدفع الاتفاق المبرم في باليرمو في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، والتأكد من وضع حد للأزمة الحالية في البلاد وإيجاد لغة تفاهم بين السراج وحفتر. وعبر رئيس الوزراء الإيطالي عن حرص حكومة بلاده على تنمية وتطوير علاقات التعاون الثنائي، ودعم برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي اعتمدته حكومة السراج".

الراية: الأصل في أهل ليبيا هو أن يكفّوا عن الاستناد إلى الدول الغربية الاستعمارية؛ لأنها أبدا لا تريد خيرا لهم ولا للإسلام والمسلمين. بل إنها تسعى لأن تمحو أي مسحة إسلامية عن أي حراك يقوم به المسلمون لرفع الظلم عن أنفسهم ومحاربة الفساد المعشش في بلادهم. ولا فرق في ذلك بين أمريكا أو بريطانيا أو فرنسا أو إيطاليا أو غيرها فكلها دول صليبية استعمارية تتدخل في ليبيا من أجل بسط نفوذها فيها ونهب خيراتها وثرواتها، مثلما حصل في أفغانستان والعراق، ويحصل الآن في سوريا واليمن... إن أي تدخل للدول الاستعمارية في البلاد الإسلامية يعني جلب الفقر والجوع، ويعني جلب الظلم والاستبداد، ويعني تكريس نفوذ الكفار على المسلمين وبلادهم. أما السبيل الوحيد لينعتق أهل ليبيا والمسلمون جميعاً من سيطرة الغرب الكافر وأذنابه فهو يكمن في العمل لإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، التي بشّر بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

مترجم

إغلاق جزئي للحكومة الفدرالية الأمريكية

بقلم: د. عبد الله روبين

أغلقت الحكومة الفيدرالية الأمريكية جزئياً منذ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٨، والآن، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، هناك ٨٠٠٠٠٠ موظف فيدرالي بدون مرتب، يكافحون لتغطية سداد الرهن العقاري، وبعضهم كانوا يرجعون هدايا عيد الميلاد لدفع فواتيرهم. بعض الخدمات الحكومية لديها سبب للإغلاق وهو أن الكونغرس والرئيس لا يمكن أن يوافقوا على ميزانية السنة المالية ٢٠١٩.

في أيلول/سبتمبر، أصدر الكونغرس "قراراً مستمراً" لإبقاء الحكومة مفتوحة حتى السابع من كانون الأول/ديسمبر، بينما تستمر المفاوضات، وقبل يوم من ذلك الموعد النهائي، تم تمرير "قرار مستمر" آخر لتأخير الإغلاق لمدة أسبوعين آخرين. ثم عقد ترامب اجتماعا مسرحيا مع زعماء ديمقراطيين من مجلس النواب، نانسي بيلوسي، ومن مجلس الشيوخ، تشاك شومر. حيث رفضوا طلب ترامب بتخصيص ٥ مليارات دولار لجداره الحدودي مع المكسيك، وبينما علق تشاك شومر رأسه بين يديه في حالة من عدم التصديق، قال الرئيس: "أنا فخور بإغلاق الحكومة من أجل أمن الحدود... سوف أقوم أنا بإغلاقها، لن ألومك على ذلك... أنا من سيحمل الوشاح، سأكون أنا الشخص الذي يغلقها".

على الرغم من التهديدات الجريئة التي أطلقها ترامب، كشف الزعيم الجمهوري في مجلس الشيوخ، ميتش ماكونيل، في وقت لاحق أن الرئيس كان "مرنا" بشأن تمويل الجدار الحدودي. بعد أن بدا أن ترامب يخفف من موقفه بشأن تمويل الجدار الحدودي، انتقدته الأصوات المحافظة البارزة في وسائل الإعلام بشدة، وتبخرت أي إمكانية لتجنب الإغلاق بسرعة. وقال إد رولنز، الذي يقود المجموعة السياسية المؤيدة لترامب "أمريكا العظمى"، "لقد قلت بشكل حاسم أن الجدار كان أقدس تعليق قدمه الرئيس على الإطلاق... يجب على ترامب أن يكون حذرا... أنصاره يهتمون بهذا. وهذا من شأنه أن يعادي قاعدته إذا ما ابتعد"، وأحد أكثر مؤيديه عدوانية، وهي مؤلفة من المحافظين آن كولتر، نشرت عموداً بعنوان: "الرئيس الجبان في بلاد بلا أسوار". وكان نقدها قاسًيا وهاجمت شخصيته. لكن ما كان أكثر أذى هو: "... يجب أن يعلم أنه إذا لم يبنِ الجدار، فليس لديه فرصة لإعادة انتخابه وفرصته مائة في المئة بالإذلال التام". ترامب أوقف مباشرة متابعتها على تويتر ومع كون دعمه اليميني المتطرف في خطر، العودة إلى موقفه الأصلي من الإصرار المطلق على تمويل الجدار الحدودي أمراً لا مفر منه.

يخشى مؤيدوه أن يكون الجدار الحدودي مجرد شعار لحملة انتخابه. اعتقد ترامب أن الناخبين المحافظين واليمينيين سوف يحبون وعوده بجعل أمريكا عظيمة وآمنة مرة أخرى خلف "جدار كبير جميل"، وقد كان محقا في ذلك. وهو الآن يجد أنه من الأسهل بكثير تقديم وعود أكثر من الوفاء بها، وعلى الرغم من أن الجدار كان مجرد فرصة انتخابية له، فقد حشر نفسه في زاوية صعبة. لقد قال إن الجدار هو مسألة أمن قومي وأن بدونه تغرق أمريكا بالمخدرات والمجرمين. حتى إنه شبه الهجرة من المكسيك بالغزو، وقال إن (الإرهابيين) في الشرق الأوسط يهددون أمريكا من الجنوب. لا يوجد دليل على هذا الزعم المجنون، لكن عضو مجلس الشيوخ الجمهوري ليندسي غراهام كتبت دعماً لموقف ترامب عن الجدار: "عندما يتعلق الأمر بالإسلام الراديكالي، فإن الجدار الحدودي هو خط دفاعنا الأخير - وليس الأول".

على الرغم من أن الدستور الأمريكي يضع الميزانية الفيدرالية في أيدي الكونغرس، بدلاً من الرئيس، يمكن أن يمتلك ترامب جداره بسهولة إذا كان يريده فعلاً، لأن ميزانية الكونغرس تبلغ حوالي ٤ تريليونات دولار بشكل عام، والجدار الذي يكلف ٥ مليارات دولار يمكن الإنفاق عليه من أموال غير مصرح بها دون موافقة صريحة، وهذا هو ما يفعله الرؤساء عادة. أفاد مكتب الميزانية في الكونغرس (CPO) أن أوباما أنفق ٣١٠ مليار دولار على اعتمادات غير مصرح بها في العام الأخير من رئاسته. للحفاظ على شعبيته، لا يحتاج ترامب إلى الجدار، وإنما يحتاج فقط لأن يبدو قوياً. التهديد الأخير له: "سوف نضطر إلى إغلاق الحدود الجنوبية بالكامل إذا لم يعطنا الديمقراطيون المعيقون المال لإنهاء الجدار". سيوقف التجارة التي بلغت العام الماضي ٥٥٨ مليار دولار■

لولا خيانة حكامنا وتقاعسنا عن التغيير عليهم لما دخل ترامب بلادنا حتى ولو سرا

نشر موقع (الجزيرة نت، الخميس، ٢٠ ربيع الآخر ١٤٤٠هـ، ٢٠١٨/١٢/٢٧م) الخبر التالي: "أقر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بوجود مخاوف أمنية رافقت زيارته إلى العراق، معربا عن "حزنه الشديد" لحاجته إلى كل هذه السرية للقاء الجنود الأمريكيين هناك. وفي زيارة مفاجئة وسريعة أمس الأربعاء بعد انتقادات كثيرة طالته بسبب عدم قيامه يوما بزيارة لجنود أمريكيين بالخارج، قال ترامب "من المحزن جدا عندما تنفق سبعة تريليونات دولار بالشرق الأوسط أن يتطلب الذهاب إلى هناك كل هذه السرية الهائلة والطائرات حولك وأعظم المعدات في العالم، وأن تفعل كل شيء كي تدخل سالما". وأشار الرئيس - الذي ترك واشنطن ليلا بطائرة مطفأة الأضواء - إلى أن "زيارتين" ألغيتا سابقا بعد تسرب أنباء عنهما، مؤكدا أنه كان قلقا بشأن القيام بالرحلة "عندما سمعت بما علي أن أمر به". وأضاف ترامب الذي رافقته زوجته ميلانيا "كان لدي مخاوف حول مؤسسة الرئاسة، وليس فيما يتعلق بي شخصيا.. كان لدي مخاوف حول السيدة الأولى"."

الراية: إنّ ما اكتنف زيارة ترامب رئيس أمريكا للعراق من صعاب ومعيقات أمنية، وما تطلبته هذه الزيارة من استعدادات جمة ومن تستر وتخف رغم مرور ما يقارب ١٥ عاما على احتلال أمريكا للعراق، وإنفاق سبعة تريليونات دولار ليستقر لأمريكا وعملائها قرار في العراق، إن هذه الحال هي الحال الأصيلة، وهي أقل ما يجب أن يكون حين زيارة ترامب أو غيره من قادة الدول الاستعمارية إلى أي بلد من بلاد المسلمين، لا أن يحلوا فيها بمثابة ضيوف أعزاء، فيقابلوا بالعناق وتغدق عليهم الهدايا والأموال وينزلوا بالقصور والفنادق كأنهم أصحاب البلاد! والحقيقة أنه لولا عمالة حكام المسلمين ونذالتهم لما طاب لحكام الغرب الكافر المستعمر وعساكرهم مقام في بلاد المسلمين، وربما ما حلموا أن يدخلوا بلادنا حتى ولو كانوا زائرين.